

خيارات استثمار القطاع النفطي في سورية كمحرك لعملية إعادة البناء والتنمية

* د. زياد أيوب عربش

** د. هيثم أحمد عيسى

*** حسن محمود خدام

(تاريخ الإيداع ١٥ / ٧ / ٢٠٢٠ . قُبِلَ للنشر في ٧ / ١٠ / ٢٠٢٠)

□ ملخص □

شكّل قطاع النفط مرتكزاً أساسياً للاقتصاد السوري خلال عقود قبل الحرب، بتغطية القسم الأعظم من الطلب على الطاقة، والمساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إضافةً لدوره كسلعةٍ استراتيجية في التصدير وتشكيل الإيرادات الحكومية في مواجهة عجزات الموازنة المستمرة، محققاً الملجأ المالي خلال أزمات وانتكاسات الاقتصاد. خلال فترة الحرب، أدت أعمال التخريب والنهب والعقوبات الاقتصادية إلى فقدان أكثر من ٩٠% من الإنتاج، وخسائر إجمالية تجاوزت ٧٤ مليار دولار، إضافةً لارتفاع أعباء استيراد مشتقات النفط إلى ٩ مليون دولار/يوم، وتقدر تكاليف إصلاح القطاع النفطي وإعادة استثماره خلال ١٠ سنوات بما يفوق ٤٠ مليار دولار.

بحثنا الحالي يوضح إمكانية تمويل الاستثمارات النفطية من خلال مصدرين: وطني وخارجي، ويفضل إتباع مزيجٍ تمويلي يجمع مزايا خيارات التمويل المحتملة، بإصدار السندات بالعملة المحلية والأجنبية، وتأسيس بنوك وصناديق استثمارية متخصصة بالنفط، مع التمويل بطريقة الاستثمار الأجنبي المباشر، من جهةٍ أخرى، فإن اختيار النمط الاستثماري والصيغة التعاقدية مع المستثمر الأجنبي، لا بد أن ينطلق من حيثيات كل مشروعٍ على حدة، من حيث الخطورة والعوائد المحتملة والتكاليف ونوع المشروع، والمسألة مرتبطة بالعلاقة والقوة التفاوضية مع الفاعلين في سوق النفط العالمية.

كلمات مفتاحية: استثمار نفطي، مصدر تمويلي، نمط استثماري، إعادة البناء والتنمية.

Options of Oil Sector's Investment as an Engine of The Reconstruction and Development in Syria

*** Dr. ZiadAyoubArbach**

**** Dr. Haitham Ahmad Issa**

***** Hasan Mahmoud Khaddam**

(Received 15 / 7 / 2020 . Accepted 7 / 10 / 2020)

□ ABSTRACT □

Oil sector has played an essential role in the Syrian economy before the current war\crises as it has met a sizable part of demand on energy, contributed to GDP by 17%, 28% of central government revenues, and 62% of exports in 2005.

During the crises\war on Syria, vandalism, riots and lawlessness in addition to economic sanctions have caused about 90% loss in oil production, gross losses in oil sector at 4 billion dollars, a daily losses by 9 million dollars as a price of oil products import. Finally, the estimated cost of rebuilding oil sector exceeds more than 40 billion dollars.

Rebuilding oil sector could be domestically and\or externally. In this regard, Syria requires effective financing and investment model that combines the national and international possible merits. This could be done by issuing government stocks in national and foreign currencies, establishing specialized investment banks and funds, and financing through FDI. At last, it should be mentioned that the Syrian investment model and the contractual form should be unique for each depending on risk, returns, costs, and investment nature, this issue also depends on the relationship and negotiating power with international oil market parties.

Key Words: Oil Investment, Finance Resource, Investment Model, Rebuilding.

مشكلة البحث

شكل النفط أهم مرتكزات الاقتصاد السوري قبل الحرب، بتغطية القسم الأعظم من الطلب على الطاقة وتخفيض عجز الموازنة، ومواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، والاختلالات الهيكلية في آلية عمل الاقتصاد في مراحل عدة. اليوم، نحن أمام قطاع نفطي دمرته مفاعيل الحرب، وحملته خسائر تتجاوز ٧٤ مليار دولار،^[١] كما وصلت فاتورة استيراد مشتقات النفط إلى ٩ م. دولار/يوم،^[٢] ويعاني القطاع سابقاً من مشاكل بنيوية أدت إلى كل من تراجع الإنتاج، وتقلص الإيرادات، الأمر الذي يوضح أهمية إعادة بناء هذا القطاع وتفعيل دوره في عملية إعادة البناء والتنمية، والإشكالية المطروحة تتعلق باختيار النمط الاستثماري والتمويلي المناسب لإصلاح واستثمار قطاع النفط في ضوء أهداف وقيود المرحلة القادمة.

أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من أهمية مسألة إعادة إطلاق القطاع النفطي ووضعه في المسار التنموي الصحيح، ليكون رافداً ومدخلاً أساسياً لعملية البناء والتنمية، من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة، والاستفادة من الإيرادات النفطية في تمويل خطط التنمية الشاملة مستقبلاً.

فرضيات البحث

- ١- إن الامكانيات الوطنية قاصرة عن إعادة بناء قطاع النفط حالياً، نتيجة شح مصادر التمويل ونقص التكنولوجيا، واحتكار شركات النفط العالمية لأهم أسرار صناعة النفط.
- ٢- إن الشراكة المتوازنة مع شركات النفط والأسواق العالمية ممكنة، إذا ما أحسن اختيار النمط الاستثماري والتمويلي المناسب، وشكل التعاقد الذي ينسجم مع أهداف وإمكانيات البلد.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

يركز الإطار الزمني على فترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ أما الحدود المكانية فتشمل الجمهورية العربية السورية.

منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج الاستقرائي مستخدماً أسلوب التحليل الوصفي.

أهداف البحث

- ١- تبيان المكانة الاقتصادية لقطاع النفط قبل الحرب، وأثره في مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- ٢- تقدير خسائر قطاع النفط خلال الحرب وتكاليف إعادة إصلاح واستثمار القطاع.
- ٣- دراسة إمكانيات وخيارات تمويل الاستثمارات النفطية في سورية، واقتراح المزيج التمويلي الأفضل.
- ٤- تحليل خيارات إصلاح وإعادة استثمار القطاع النفطي، واقتراح النمط الاستثماري الأنسب.

١- المقدمة

احتل قطاع الطاقة مكانة حيوية واستراتيجية في رسم معالم الاقتصاد السوري لسنواتٍ طويلة قبل الحرب، حيث شكّل المكون الأهم للنتاج المحلي الإجمالي (حوالي ١٨%)، وبقي المصدر الرئيس في تلبية حاجة سورية من

[١] قناة RT-Online، تصريح وزير النفط السوري حول خسائر قطاع النفط، ٢٠١٩.

[٢] نفس المصدر.

الطاقة(النفط ٦٩%، والغاز ٢٤%، والطاقة الكهرومائية ٧%)^[٣]، إلا أنّ ظروف الحرب على سورية منذ عام ٢٠١١ قد دمرت معظم مفاصل هذا القطاع وزادت من تخلفه وتراجعته.

وعلى هذا الأساس تظهر ضرورة النهوض بواقع القطاع النفطي وإعادة إعماراه في إطار عملية إعادة البناء والتنمية الشاملة، كما وتزداد أهمية هذه المسألة في ظروف تدهور الموارد المالية والبنى التحتية وتقادم تكنولوجيا الصناعة النفطية في البلد، مع تسرب الكفاءات الوطنية ونقص الخبرات، إضافةً إلى ضبابية مستقبل العقود الحالية المعلقة، التي تعاني بالأصل من جمودية ونمطية تجعلها متأخرة عن كثيرٍ من التطورات العالمية في مجال الصناعة النفطية.

يناقش البحث خسائر قطاع النفط وتكاليف إعادة بناءه وتأهيله بعد الحرب، ويبين أهم الخيارات المحتملة والمتاحة لتمويل واستثمار القطاع في مرحلة إعادة البناء والتنمية، مستعرضاً بالتحليل إمكانية ونتائج تطبيق كل منها، وبناء على ذلك فإن هناك خيارين أساسيين للتمويل: وطني وخارجي، مقابل ثلاثة أنماط استثمارية محتملة: الاستثمار الوطني، الاستثمار الأجنبي، الاستثمار المشترك، وإن اختيار المزيج التمويلي والاستثماري الأنسب لا بد أن ينطلق من خصوصية ومتطلبات كل استثمار أو مشروع على حدة، بحيث يمكن مزج عدة أنماط استثمارية وتمويلية في آن معاً".

٢ - مكانة النفط في الاقتصاد السوري قبل الحرب

أولاً. النفط كرافعة ريعية للاقتصاد السوري

شكل قطاع النفط أحد أهم أركان الاقتصاد قبل الحرب، حيث كان يغطي حوالي ٦٩%^[٤] من حاجات الطاقة، فيما أسهمت الوفرة النفطية في بناء وتقوية المرافق والبنى الاقتصادية، وساعدت على تجاوز الأزمة المالية خلال الثمانينات، كما حقق تعويضاً عن انخفاض الصادرات غير النفطية في فترة انهيار الاتحاد السوفياتي، وشكل غطاءً حقيقياً على الاختلالات الهيكلية في آلية عمل الاقتصاد بين عامي ١٩٨٧-٢٠٠٣، مجنباً سورية وصفات وبرامج الإصلاح الهيكلية المقدمة من الصندوق والبنك الدوليين.^[٥]

وفي المقابل مع تراجع الإنتاج النفطي، ونمو استيراد مشتقاته منذ عام ٢٠٠٣، تقلصت العوائد النفطية كمصدر ريعي للاقتصاد، ثم برزت مع تأخر عملية الإصلاح الاقتصادي، الضغوط التضخمية ومعدلات البطالة المرتفعة، لا سيما مع زيادة المستوردات لأغراض استهلاكية.

ببساطة يمكن القول إنّ الوفرة النفطية وعوائدها شكّلت مصدر نمو مؤقت في الاقتصاد، وانتهت دون الوصول إلى تنمية مستدامة حقيقية تنوع قنوات الاقتصاد.^[٦]

ثانياً. حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي السوري

شكل النفط حوالي ٩٠% من الصناعة الاستخراجية في سورية، والتي أسهمت بحوالي ٢٥%-٢٧% من الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعينات، مقابل ١٧% عام ٢٠٠٥،^[٧] و ١٢% فقط عام ٢٠١١، وقد بلغت نسبة الميزان

[٣] عريش، زياد أيوب، مستقبل الطاقة في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي ٢٢، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق ٢٠٠٩، البحث ٣، ص ٧.

[٤] نفس المصدر، ص ٧.

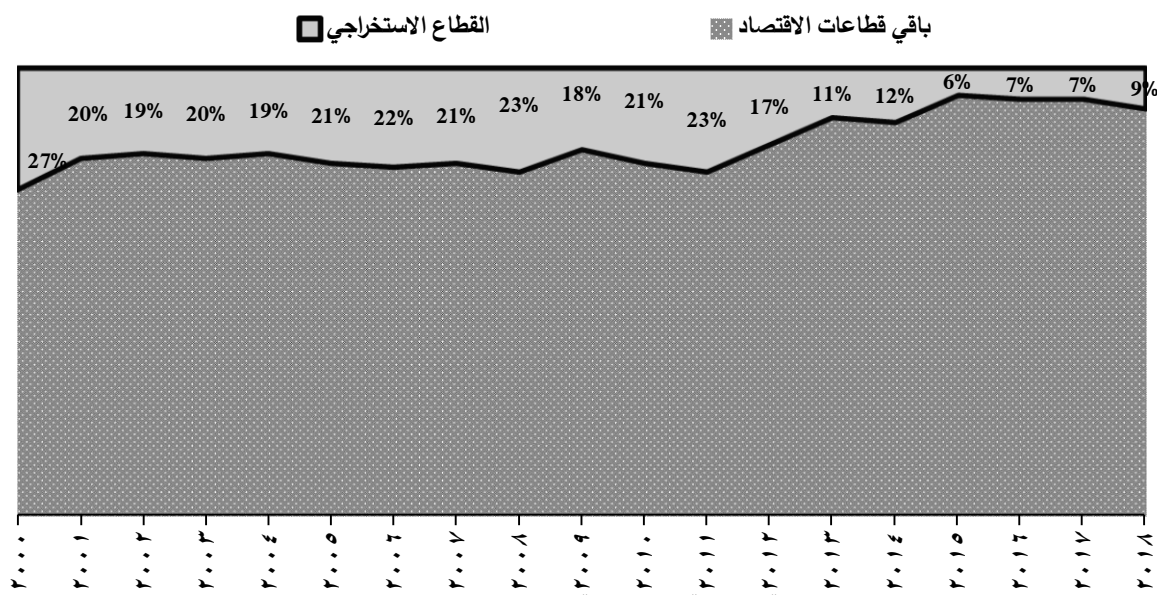
[٥] ابراهيم، قصي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة: النفط السوري نموذجاً، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠، ص ٢٢٤.

[٦] عثمان، ابراهيم، أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع النفط السوري(عقود الخدمة نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠١٥،

ص ٣٩.

[٧] تراجعت الإيرادات النفطية، بسبب تراجع الانتاج وانخفاض سعر النفط، وازدياد إيرادات قطاعي السياحة والخدمات.

النفطي عام ٢٠٠١ حوالي ١٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نسبة -١٢,٤% للميزان غير النفطي، وبلغت النسب السابقة ٣.٤% و-٩,٣% على التوالي للعام ٢٠٠٦.^[٨] يستعرض الشكل (١) تطور مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي قبل وخلال الحرب على سورية:



شكل (١) مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠١-٢٠١٨)

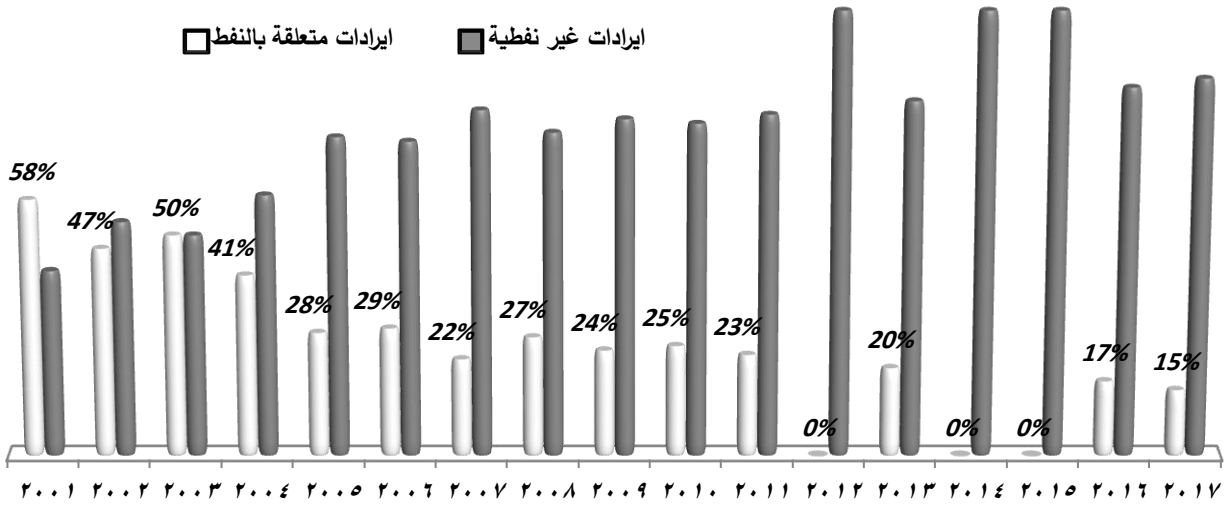
المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

يبدو من خلال الشكل (١) تراجع مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الحرب بشكل كبير، ويفسر ذلك بغياب الإنتاج النفطي الذي يشكل النسبة الأهم في الصناعة الاستخراجية، بسبب سرقة وتدمير الموارد والبنى النفطية من قبل عصابات الإرهاب والجهات المشغلة لها.

ثالثاً. النفط في المالية العامة للدولة

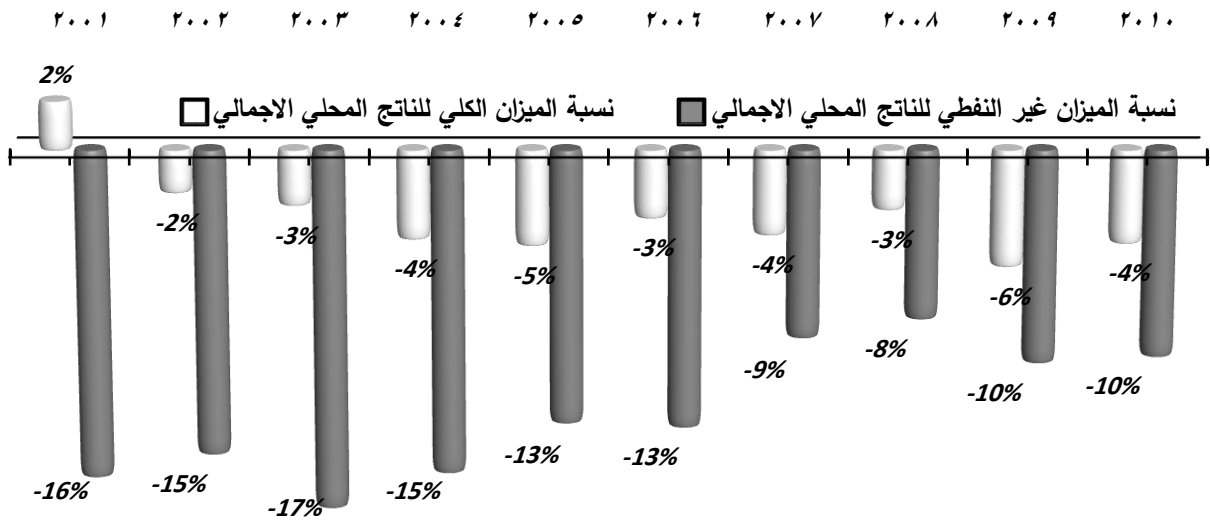
شكلت عائدات النفط أهم مصادر الإيرادات الحكومية قبل الحرب، فقد بلغت نسبتها ٥٨% عام ٢٠٠١، ثم انخفضت إلى 25% عام 2010، حيث تنوعت الإيرادات النفطية بين ضرائب ورسوم مباشرة وإتاوات، إضافة إلى الفوائض الاقتصادية من فروق أسعار بيع المشتقات محلياً، يبين الشكل (٢) تطور مساهمة النفط في الإيرادات الحكومية خلال فترة ٢٠٠١-٢٠١٧:

[٨] هيئة الاستثمار السورية، تقارير الاستثمار ٨-٩-١٠-١١، أرشيف الهيئة، دمشق، ٢٠١٧، ص ١٤.



شكل (٢) تطور مساهمة النفط في الإيرادات الحكومية ٢٠١٧-٢٠٠١
المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

يؤدي النفط دوراً كبيراً في تقليص عجز الموازنة، وإذا ما نظرنا إلى الميزانية العامة بمعزل عن النفط سنلاحظ النسب الكبيرة في العجز، حيث تراوح ذلك العجز ما بين (-١٣% إلى -١٧%) بين عامي (٢٠٠٦-٢٠٠١)، وينخفض العجز بفضل وجود إيرادات النفط ليتراوح بين (-٢% و -٤%) بين عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٢) بينما يتحول إلى فائض عام ٢٠٠١.^[٩] ويبين الشكل (٣) دور النفط في تخفيض عجز الميزانية خلال فترة (٢٠١٠-٢٠٠١):^[١٠]

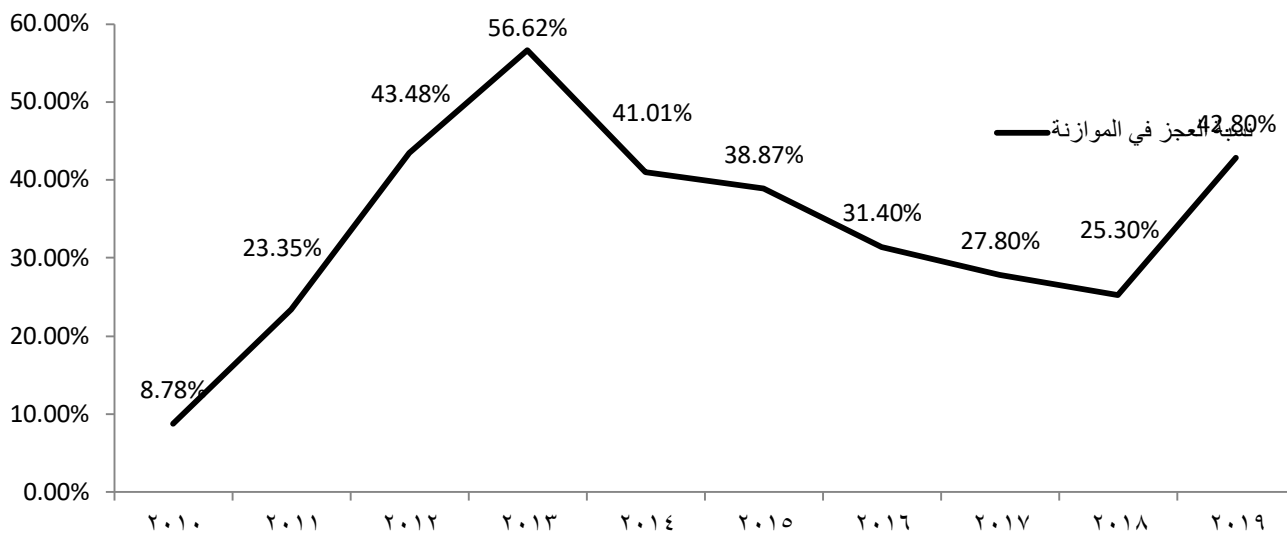


شكل (٣) مساهمة النفط في خفض عجز الميزانية ٢٠١٠-٢٠٠١
المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى ابراهيم، قصي عبد الكريم، مرجع سابق.

[٩] تقارير صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦-٢٠١٠، حول مشاورات المادة الرابعة مع سوريا، ص ٣٥.

[١٠] إعداد الباحث اعتماداً على تقارير صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦-٢٠١٠، حول مشاورات المادة الرابعة مع سوريا، ص ٣٥.

خلال سنوات الحرب، ظهر بوضوح الأثر السلبي لغياب النفط على الميزانية، حيث ازداد عجز الموازنة خلال فترة (٢٠١١-٢٠١٩)، مع فقدان عائدات تصدير النفط أولاً، وارتفاع فاتورة المستوردات النفطية ثانياً، ويبين الشكل (٤) تطور عجز الموازنة العامة للدولة بالنسبة للنفقات خلال فترة الحرب:



شكل (٤) تطور عجز الموازنة بالنسبة للنفقات خلال فترة ٢٠١٩-٢٠١٠
المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

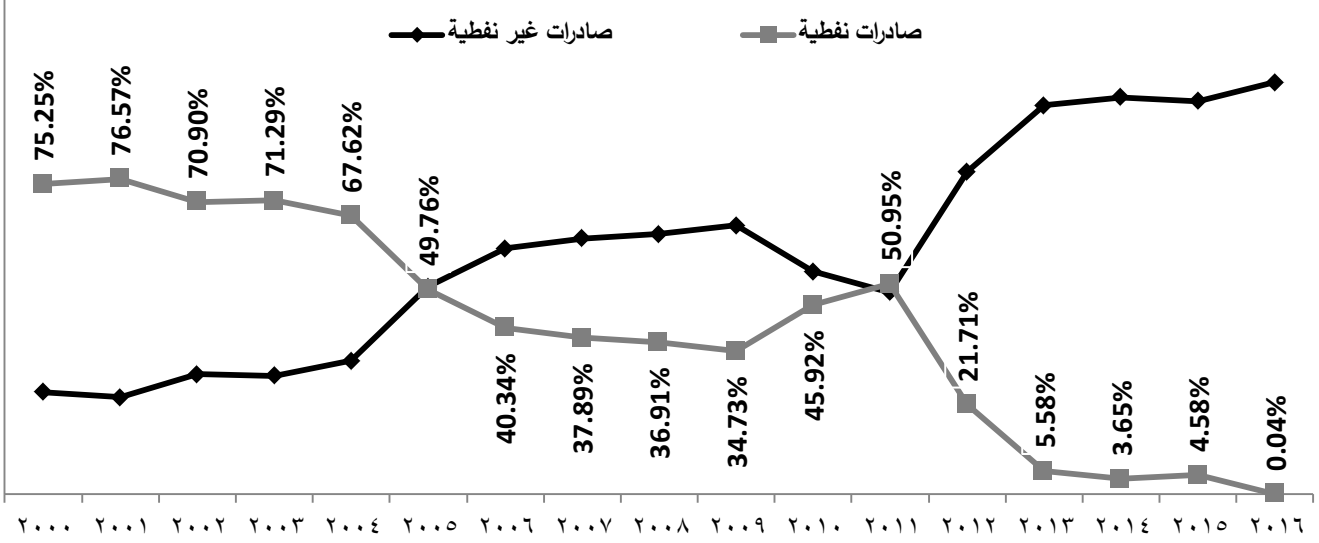
يظهر من خلال الشكل (٤) تضاعف عجز الموازنة بشكل كبير خلال سنوات الحرب مقارنة بعام ٢٠١٠، ويعزى السبب لفقدان معظم الإيرادات النفطية التي كانت تسهم قبل الحرب في تخفيض عجز الموازنة، وارتفاع نفقات استيراد المشتقات النفطية، في ظل قصور الإنتاج عن تغطية الطلب المحلي.

رابعاً. النفط في التجارة الخارجية

شكلت الصادرات النفطية السلعة الأهم في الميزان التجاري قبل الحرب، حيث شكلت نسبة بين (٥٢%-٦٤%) من إجمالي الصادرات خلال التسعينات،^[١١] وتراوحت هذه النسبة بين (٥٠%-٧٥%) خلال فترة (٢٠٠٥-٢٠٠٠)، وتدنّت هذه النسبة خلال فترة (٢٠١١-٢٠٠٥) إلى أقل من ٥٠%،^[١٢] ليتعمق الانخفاض خلال الحرب ويصل إلى أقل من ٦% منذ عام ٢٠١٣. يبين الشكل (٥) مساهمة النفط في الصادرات خلال فترة (٢٠١٦-٢٠٠٠):

[١١] مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، دراسات اقتصادية، الميزان التجاري السوري في ربع قرن: دراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٦، دمشق، ٢٠١٨، ص ١٦.

[١٢] يرجع السبب الرئيسي في تراجع نسبة الصادرات السورية من النفط الخام خلال المرحلة السابقة، إلى الهبوط الحاد في إنتاج النفط في الشركات الأجنبية العاملة في سورية وخاصة دير الزور والفرات، ويرجع السبب في تراجع هذه النسبة أيضاً إلى نمو الصادرات غير النفطية بشكل كبير على حساب الصادرات النفطية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠.



شكل (٥) نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات خلال فترة 2016-2000

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

بقراءة بسيطة للشكل (٥)، يظهر دور النفط في تحسين رصيد الميزان التجاري، حيث شكل النفط السلعة الأهم في جانب الصادرات حتى عام ٢٠٠٥، ورغم تراجع نسبة الصادرات النفطية منذ عام ٢٠٠٦، إلا أنها بقيت فوق مستوى ٣٤% حتى بداية الحرب وخروج معظم الصادرات النفطية من الميزان التجاري.

٣- خسائر قطاع النفط خلال الحرب

قدرت قيمة خسائر قطاع النفط المباشرة وغير المباشرة بحوالي ٧٤ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٩، حيث وصلت قيمة الخسائر المباشرة إلى ما يقارب ٦٠ مليار دولار، منها ما يقارب ١٠ مليار دولار خسائر ناتجة عن سرقة وتدمير المنشآت النفطية، بينما تضمنت الخسائر غير المباشرة خسائر توقف وتأجيل الإنتاج، بافتراض السيناريو الاستمراري لمستوى إنتاج ما قبل الحرب (٣٨٦ ألف برميل/يوم عام ٢٠١٠).^[١٣] فضلاً عن الخسائر والأضرار البيئية الناتجة عن التسرب النفطي والتلوث الإشعاعي في الحقول والمعدات، حيث وصلت الجرعة الإشعاعية إلى ٧ ميكرو سيفرت/ساعة، وتركيز الراديوم ٢٢٦ إلى ٢١.٣ بكرل/غرام في المناطق الملوثة، علماً أن هذه الأضرار وتكاليف معالجتها بقيت خارج حسابات أرقام الخسائر الرسمية.^[١٤]

علاوة على ما تقدم تعد فاتورة استيراد المشتقات النفطية التي وصلت إلى ٩ مليون دولار يومياً عام ٢٠١٩ من الخسائر غير المباشرة، نتيجة قصور الإنتاج عن تغطية الاستهلاك المحلي الذي يتراوح بين (١٠٠-١٣٦) ألف برميل يومياً، إضافةً إلى ما يفوق ١٧ مليون متر مكعب من الغاز يومياً، ما يجعل حجم الخسائر الحقيقية أكثر بكثير مما هو مقدرٌ وفق الحسابات الأولية السابقة.

[١٣] المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط، خسائر قطاع النفط حتى عام ٢٠١٩، تقرير غير منشور، دمشق، ٢٠١٩.

[١٤] هيئة الطاقة الذرية، قسم الوقاية والأمان، الكشف الإشعاعي لمواقع النفط الملوثة، تقرير غير منشور، دمشق، ٢٠١٥، ص ٣.

٤ - تكاليف إعادة تأهيل واستثمار القطاع النفطي

إن الوصول إلى تقدير دقيق لحجم الاستثمارات المطلوبة في قطاع النفط وتكاليف إعادة تأهيله مسألة في غاية التعقيد والصعوبة، نتيجة ضبابية الإحصاءات المتعلقة بخسائر قطاع النفط خلال الحرب أولاً، واتساع الصناعة النفطية، تحديداً الاستخراجية، بعدم اليقين وصعوبة التقدير المسبق للتكاليف الاستثمارية. لكن، يمكن تقدير الحد الأدنى لتكاليف إصلاح القطاع وإعادة الإنتاج إلى مستوى ما قبل الحرب، من خلال قراءة حجم الخسائر المادية الناجمة عن تدمير وسرقة المنشآت النفطية، والتي تصل إلى ١٠ مليار دولار، في حين يمكن تصوّر ضخامة تكاليف الاستكشاف والإنتاج بمراجعة النفقات التاريخية للشركات الأجنبية، سواء تلك التي دخلت مرحلة الإنتاج، أو التي خرجت دون اكتشاف تجاري، وهذا ما يبيّنه الجدول (١) الآتي:

الجدول (١) إجمالي الإنفاق التراكمي للشركات العاملة والاستكشافية في سورية (١٩٨٠-٢٠١٠) /مليار دولار

تصنيف الشركات	عدد الشركات	الإنفاق التراكمي
الشركات التي حظيت باكتشاف تجاري	١٨	١٤٢٠ (يشمل الإنفاق الاستكشافي ونفقات التنمية والإنتاج)
الشركات التي خرجت دون اكتشاف	٢٢	٨١.٧ (اقتصرت الإنفاق على عمليات الاستكشاف والتنقيب)

إعداد الباحث استناداً إلى المؤسسة العامة للنفط، مديرية عقود الخدمة، دائرة تدقيق النفقات، إحصاءات سنوية غير منشورة، دمشق،

تجدر الإشارة إلى أن إجمالي النفقات الاستثمارية في مجال استخراج النفط وصلت إلى ٣٠ مليار دولار بين عامي ٢٠٠١-٢٠١٠، مقسمة بين المؤسسة العامة للنفط والشركات الأجنبية العاملة في سورية (٢٠/١٠ مليار دولار على التوالي).^[١٥] بناءً على ذلك وبافتراض فترة ٢٠٠١-٢٠١٠ مرحلة أساس في إعادة بناء قطاع النفط، فإن الإنفاق الاستثماري يجب ألا يقل عما كان عليه خلال هذه المرحلة، مضافاً إليه تكاليف إعادة إصلاح القطاع وتأهيله، يمكن تقدير الحد الأدنى لتكاليف إعادة بناء واستثمار القطاع النفطي بحوالي ٤٠ مليار دولار، وإذا علمنا أن موازنة سورية لعام ٢٠٢٠ لم تتجاوز ٧ مليار دولار، فهذا معناه أن التكاليف المقدرة تضاهي ٦ أضعاف هذه الموازنة، والحقيقة، أن التكاليف الفعلية قد تفوق هذا التقدير بكثير، في ظل التخطيط للاستكشاف بجرأاً والتوسع برأً في العديد من حلقات الصناعة النفطية.

٥ - خيارات الاستثمار النفطي وإعادة تأهيل القطاع

١-٥ - خيارات التمويل

يعد خيار التمويل من أهم قيود الاستثمار، نظراً لأثاره المستقبلية في مسار وشكل التنمية الاقتصادية، ما يوجب التخطيط العقلاني والحذر للتمويل، وتتفاقم خطورة هذا الموضوع كلما زاد حجم التمويل كما هو الحال في تمويل الاستثمار النفطي. عملياً، يمكن تمويل الاستثمارات النفطية من خلال مصدرين يشرحهما بإيجاز الجدول رقم (٢) الآتي:

[١٥] مصطفى، قسورة ناصر، دور الاستثمار الأجنبي في تمويل تقنيات استغلال النفط في سورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، أيار، ٢٠١٨، ص ٩١-٩٤.

الجدول(٢) تحليل مصادر التمويل المحتملة للاستثمارات النفطية

مصدر التمويل	إمكانية التطبيق
<p>التمويل الوطني الموازنة العامة، إصدار السندات والأسهم محلياً، البنوك العامة، إنشاء بنك تنمية وصناديق استثمار متخصصة بقطاع النفط، التمويل المغلق(من العوائد)</p>	<p>اعتمدت تشيلي وكوريا الجنوبية خيار السندات المحلية في تمويل مشاريع البنية التحتية، في حين اعتمدت الصين على البنوك العامة، واعتمدت البرازيل على البنك القومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(بنك تخصصي). يجب الانتباه إلى أنّ التمويل من الموازنة قد يكون على حساب أولوياتها التنموية كالخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والزراعة، ولهذا الأمر تداعيات سلبية عديدة. يفضل خيار السندات في الاستثمارات منخفضة الخطورة كإعادة تأهيل الحقول المنتجة، وحلقات الصناعة النفطية المتقدمة، كالتكرير والنقل والتخزين معالجة الغاز الطبيعي والصناعة البتروكيمياوية... الخ. يفضل خيار الأسهم في تمويل عمليات الاستكشاف والتنقيب للمناطق الجديدة نظراً لارتفاع عامل المخاطرة. موارد صناديق الاستثمار محدودة، ويحتاج إنشاءها إلى تغييرات تنظيمية كبيرة وضمانات حكومية عالية. التمويل من العوائد النفطية يؤجل إلى مراحل لاحقة، نتيجة غياب الفوائض النفطية حالياً.</p>
<p>التمويل الخارجي المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، الأسهم والسندات بالعملة الأجنبية، الاستثمار الأجنبي المباشر.</p>	<p>الاقتراض من المؤسسات الدولية مصدرٌ محدود، يتحدد بمديونية البلد ودرجة المخاطرة، وتوقعات أسعار النفط، كما يواجه تحفظاتٍ حول سياسات المؤسسات الممولة وشروطها. يعد إصدار الأسهم والسندات بالعملة الأجنبية فرصةً لاستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية من الخارج، إلا أنه يتطلب سوق أوراقٍ مالية متطورة، وخبرة مالية وتنظيمية عالية، وضمانات حكومية مباشرة وغير مباشرة. يقدم خيار التعاقد مع الشركات الأجنبية فرصة نقل التكنولوجيا والخبرات وتحويل المخاطرة جزئياً أو كلياً للشركة الأجنبية، في مقابل فوات جزء من الإيرادات المتوقعة في حال تحققها.</p>

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى عدد من المراجع.^[16]

إنّ تبني أي من المصادر التمويلية المذكورة لا بد أن يحمل انعكاساتٍ سلبية وإيجابية متعددة، كما أنّ فاعلية الخيار التمويلي تحكمها قيودٌ متعددة، منها ما يرتبط بخصوصية كل مشروع على حدة، ومنها ما يرتبط بالبيئة والظروف الاقتصادية عموماً. تتعلق المسألة هنا باختيار المزيج التمويلي الأمثل لا باختيار مصدرٍ واحد للتمويل، ولا بد في هذا الإطار من تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار النفطي، لكن بحدود أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ويسهم تطوير الأسواق المالية والمؤسسات المالية عموماً في تحقيق هذا الغرض، من خلال إصدار الأسهم والسندات بالعملة الوطنية والأجنبية، إضافةً إلى تفعيل دور البنوك والنظام المصرفي وتشجيع إنشاء البنوك والصناديق المتخصصة بالقطاع النفطي، ما يسهم أيضاً، في حال حسن إدارتها، باستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية من الخارج. إلا أنّ كل ما سبق يعد غير كافياً، في ظل التكاليف الباهظة للاستثمارات النفطية

[16]1-Carril-Caccia F, Milgram-Baleix J, Paniagua J (2019) Foreign Direct Investment in oil-abundant countries: The role of institutions, PLoS ONE 14(4),United States, April, 23, 2019.

2-World Bank Group, Iraq Economic Monitor, Toward Reconstruction, Economic Recovery and Fostering Social Cohesion, Middle East and North Africa Region, 2018, P14.

وارتفاع مخاطرها خاصةً في مرحلة الاستكشاف، وبالتالي يبقى للاستثمار الأجنبي المباشر، الدور الأهم في تمويل وتنفيذ المشاريع النفطية، نظراً للقدرات المالية الهائلة لشركات النفط العالمية والتي تفوق في كثيرٍ من الأحيان إمكانيات الدول المضيفة.

٥-٢ - خيارات النمط الاستثماري

إن إمكانية اعتماد أي نظام استثماري لقطاع النفط محكومةً بالاعتبارات والخيارات التمويلية بالدرجة الأولى، من جهةٍ أخرى، فإن اختيار النظام الاستثماري مرتبطٌ بدرجة تطور الصناعة النفطية في البلد، كالتراكم المعرفي والبنوي في قطاع النفط، ومستوى تطور البنية التحتية النفطية، إضافةً إلى قوة العلاقة بأسواق النفط والشركات العالمية، وإمكانية تأمين لوجستيات وتكنولوجيا الصناعة النفطية واستخدامها. بشكلٍ عام، أمام أي دولة منتجة للنفط ثلاث خيارات لاستثمار ثروتها النفطية: استثمار النفط وطنياً، الاستثمار الأجنبي بنظام مشاركة الإنتاج، الاستثمار المشترك. إلا أن حقيقة احتكار الشركات النفطية العالمية لأهم أسرار وتكنولوجيا الصناعة النفطية، وتفوقها الهائل في إمكانيات التمويل وتحمل مخاطر التنقيب والإنتاج، تجعل الاعتماد على تلك الشركات ضرورةً لا مفر منها، في ظل أي نظام استثماري يتم تبنيه، والمسألة تتعلق بشكل العلاقة وطريقة التعاقد مع تلك الشركات. يبين الجدول رقم (٣) الآتي أهم الأنماط الاستثمارية المتاحة لقطاع النفط السوري ونتائج تطبيقها المحتملة:

الجدول (٣) خيارات استثمار قطاع النفط ونتائج تطبيقها

النمط الاستثماري	المزايا	العيوب
الاستثمار الوطني المباشر: تتولى الدولة تمويل وتنفيذ الاستثمار كاملاً، من خلال شركاتها الوطنية.	الرقابة على الأنشطة والقرارات الاستثمارية. الاحتفاظ بملكية النفط واستقلال القرار السياسي. تأمين حاجة السوق المحلية وميزان الطاقة. كامل الإيرادات والعوائد تؤول للحكومة. تأمين فرص العمل وتخفيض البطالة.	تحمل مخاطر الاستكشاف. صعوبة التمويل. صعوبة تأمين التكنولوجيا والمعدات واستخدامها. صعوبة التسويق. نقص الخبرات الفنية والإدارية الوطنية.
المشاركة بالإنتاج: تمول الشركة الأجنبية الاستثمار وتنفذه، وتشترك بالعائدات.	تحويل مخاطر الاستثمار للشركة الأجنبية. تأمين التمويل والتكنولوجيا والدراسات الأزمية. الاحتكاك بالخبرات الأجنبية ونقل التكنولوجيا. إمكانية تسويق الإنتاج.	طول مدة العقود (حتى ٤٠ عام). الأرباح الكبيرة للشركات الأجنبية ومشاركتها بقرارات الاستثمار. لا يصلح هذا النظام في حالة الاحتياطات الكبيرة، والتكاليف المنخفضة، وارتفاع احتمالية الاستكشاف.
الاستثمار المشترك: يأخذ شكل عدة: شكل مالي، خبرة، عمل، تكنولوجيا،	سهولة الولوج إلى أسواق الاستهلاك والتشبيك معها. انسجام أهداف الطرفين بتحسين أداء المشروع. سهولة تأمين المعدات النفطية وإعداد الدراسات.	ضعف القدرات الفنية والإدارية والمالية لدى الطرف الوطني ما يقلل من إمكانية تحقيق المنافع للبلد. انخفاض القدرة المالية للطرف الوطني، قد يخفض حجم المشروع.

أو تقنيات معلومات.	تدفق القطع الأجنبي و رؤوس الأموال، نقل التكنولوجيا، تأمين فرص عمل وخفض البطالة.	عدم تكافؤ المعرفة بالتكنولوجيا والمعدات النفطية وإمكانية تأمينها، يساعد الشريك الأجنبي على تضخيم التكاليف، ما يحتمل الطرف الوطني أعباء إضافية وامتصاص جزء من الأرباح مسبقاً على شكل نفقات.
--------------------	---	--

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى عدد من المراجع.^[١٧]

في الفترة الحالية، يتم استثمار النفط في سوريا بأسلوبين، الاستثمار الوطني المباشر من خلال نشاط الشركة السورية للنفط والشركة السورية للغاز، والاستثمار الأجنبي المباشر وفق صيغ عقود مشاركة بالإنتاج، حيث تتولى الشركة الأجنبية تمويل وتنفيذ المشروع النفطي، متحملةً مخاطر فشل الاكتشاف النفطي التجاري، وتسترد تكاليفها لاحقاً من قيمة الإنتاج على أقساط، مقابل حصة من الإنتاج في حال تحققه، وتحصل الدولة على منح توقيع واكتشاف وإنتاج، إضافةً إلى إتاحة من الإنتاج الإجمالي، وحصة من النفط الخاضع للتقاسم.^[١٨]

انطلاقاً من مزايا وعيوب الأنماط الاستثمارية الحالية والبديلة، يمكن اقتراح مزيج استثماري من عدة أنماط مختلفة، بإعطاء الأولوية للاستثمار الوطني في إعادة تأهيل الحقول المنتجة، والاستكشاف في المناطق ذات الاحتمالية النفطية المرتفعة والاحتياطيات الكبيرة، في حين يتم منح الشركات الأجنبية الاستثمار في المناطق الأقل احتمالية، والتي تتطلب استخدام تقنيات حديثة وتكاليف مرتفعة للاستكشاف، كالمياه الإقليمية والقطاعات البرية البكر.

من جانب آخر، يجب النظر في تعديل شروط العقود الحالية وتطويرها، بما يُحسن عوائد الدولة من جهة ويزيد جاذبيتها تجاه الشركات الأجنبية، من جهةٍ أخرى. ويمكن للشركات الوطنية إبرام عقود مساعدة فنية مع شركات الخدمة النفطية، لتأمين ما يلزمها من تقنيات ومعدات وخدمات تضمن نجاح استثماراتها، كما أنّ عقود البوت "BOT" قد تكون قابلةً للتطبيق في مجالات البنى التحتية النفطية كالخزانات النفطية وخطوط الأنابيب ومعامل معالجة الغاز... الخ. عموماً، لا يمكن تعميم أفضلية أي نمط استثماري واعتماده منفرداً، بل إنّ تقويم واختيار النمط الاستثماري الأمثل لا بد أن يتم لكل حالةٍ على حدة، بحيث يتم إتباع أنماط استثمارية مختلفة بين المشاريع المختلفة، ويمكن أن تكون هذه الأنماط هجينة تجمع ما بين مزايا البدائل الاستثمارية المختلفة.

٦ - النتائج

١. تتجاوز الخسائر الفعلية الناتجة عن تدمير قطاع النفط التقديرات الأولية بكثير، مع ارتفاع فاتورة استيراد المحروقات، وخسائر القطاعات الأخرى المرتبطة بالنفط، إضافة إلى تكلفة الفرصة الضائعة نتيجة تأجيل أو فقدان الإيرادات النفطية.

[١٧] ١-مخلفي، أمينة، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح-ورقة، ٢٠١٣، ص٥٣.

٢- Manaf & Ishak, "Effects of Fiscal Regime on investment of Malaysia oil fields: Proposed model", ICAS, Kuala Lumpur, Aug, 2014, P19.

٣- Ghandi & Lin, "Oil & Gas Service Contracts around World", California University, June, 2013.

[١٨] عريش، زياد أيوب، مستقبل الطاقة في سورية، مرجع سابق، ص٧.

٢. تقدر تكلفة إعادة بناء القطاع النفطي واستثماره خلال ١٠ سنوات الأولى بحد أدنى ٤٠ مليار دولار، في حال عودة الإنفاق الاستثماري لمستوى ٢٠٠١-٢٠١٠، وإعادة القطاع إلى ما كان عليه قبل الحرب.
٣. إن مصادر خيارات التمويل الوطنية محدودة حالياً، ويتعذر الاستغناء عن التمويل الخارجي، ويمكن التحدي الأهم في اختيار المزيج التمويلي الأفضل.
٤. إن اختيار النمط الاستثماري والنظام التعاقد المناسب رهن بالمحددات والأهداف الخاصة بكل مشروع على حدة.

التوصيات

١. من المهم جداً عند تقدير التكاليف والحاجات التمويلية لقطاع النفط، الأخذ بالحسبان خطط التنقيب البحري في المياه الإقليمية، وضرورات إعادة هيكلة القطاع، والتوسع العمودي والأفقي في تدقيق حلقات الصناعة النفطية.
٢. في ضوء محاذير الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، يُفضل إصدار السندات والأسهم بالعملة المحلية والأجنبية، بشرط تطوير وتوسيع سوق الأوراق المالية والمؤسسات المصرفية، ويمكن أن تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً تمويلياً مفضلاً كقروض بلا فوائد ومخاطر، تسدد لاحقاً من الإنتاج في حال تحققه.
٣. إذا كانت عقود الـ BOT تلائم مجالات البنى التحتية النفطية من أنابيب نقل وموانئ نفطية ومصافي تكرير ومعامل معالجة الغاز وغيرها، فإن مرحلة الاستخراج تكون أكثر انسجاماً مع العقود النفطية المعروفة كعقود الخدمة والمشاركة بالإنتاج أو المشاريع المشتركة، غير أن التحدي الأكبر يكمن في نجاح المفاوضات العقدية وتوازن الشروط الفنية والاقتصادية والقانونية، بحيث تتحسب حيثيات العقد لتطورات الصناعة النفطية وتحولاتها خلال فترة تنفيذ وسريان العقود.
٤. لتحقيق أهداف الدولة السورية المتوخاة من عقودها النفطية، لا بد من اعتماد آلية اقتصادية تعاقدية متوازنة وديناميكية تتحسب لتغير معدل الإنتاج وسعر النفط، ضماناً لتعظيم حصة الدولة من العوائد طيلة مدة العقد، ويمكن الاستعانة بخبراء دوليين وقانونيين وفنيين وماليين في مرحلة المفاوضات وخلال تنفيذ العقد، إضافة إلى الموضوعية في اختيار الكفاءات الوطنية للمفاوضة والمشرفة على تنفيذ العقود، وخاصة الإدارة الفنية والمالية التي ينبغي أن تتصف بالمرونة والخبرة والفاعلية، ولا بد من المراجعة الدورية للعقود النفطية وتطويرها بشكل مستمر، بالتوازي مع تطور الظروف الاقتصادية عموماً، وظروف الصناعة النفطية خصوصاً في كل مرحلة.

٧- الخاتمة

حاول البحث استشراف آفاق وخيارات إعادة بناء القطاع النفطي في سورية كمدخل لعملية إعادة البناء والتنمية الشاملة، وإذا كان إنقاذ الوضع المتدهور في ميزان الطاقة يمثل أولوية ملحة في المقام الأول، فلا بد أن يكون ذلك في إطار استراتيجية شاملة لإعادة تشكيل القطاع النفطي ورسم مساره المستقبلي على المدى الطويل انطلاقاً من دراسة مشكلاته البنوية السابقة لمرحلة الحرب، وتحديد فيما يتعلق بالحاجات الاستثمارية كماً ونوعاً، وإعادة صياغة العقود النفطية بشروط تضمن استدامة وتعظيم منافعها طيلة فترة سريانها، لتحقيق موارد مالية تدعم عملية التنمية على مستوى القطاع النفطي والاقتصاد عموماً، وتأمين الاكتفاء الذاتي من موارد الطاقة في الأجل الطويل.

تبين من خلال البحث، أن خسائر قطاع النفط الفعلية تتجاوز بكثير ما هو مقدر ومعلن، وأن الحاجات التمويلية لإعادة استثماره تفوق مبدئياً إمكانيات الدولة السورية، وفي ضوء محدودية ومحاذير الخيارات المحتملة لتمويل واستثمار

القطاع النفطي، فإن اختيار وتبني أي منها ينبغي أن يبنى على أسس موضوعية ومدروسة بعناية، أخذا بالحسبان ضرورات المرحلة من جهة، وشكل التنمية المستقبلية على مستوى القطاع النفطي والاقتصاد الكلي من جهة أخرى.

٨- المراجع

٨-١- المراجع العربية

1. ابراهيم، قصي عبد الكريم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)"، الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠.
٢. السعيد، ياسر، أثر ميزان الطاقة في سورية على قطاعات الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، HIBA، دمشق، ٢٠١٦، ص ٧٥.
٣. المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط والتعاون الاقليمي، أرشيف الخطة الاستراتيجية وتقارير غير منشورة.
٤. الورقة القطرية للجمهورية العربية السورية المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي العاشر في أبو ظبي، ٢٠١٤.
٥. تقارير صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦-٢٠١٠، حول مشاورات المادة الرابعة مع سوريا، ص ٣٥.
٦. عثمان، ابراهيم خليل، أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع النفط السوري (شركات عقود الخدمة نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، ديسمبر، ٢٠١٥، ص ٣٩.
٧. عريش، زياد أيوب، مستقبل الطاقة في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي ٢٢، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٩، البحث الثالث.
٨. مخلفي، أمينة، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، ٢٠١٣.
٩. مصطفى، قسورة ناصر، دور الاستثمار الأجنبي في تمويل تقنيات استغلال النفط في سورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، أيار، ٢٠١٨، ص ٩١-٩٤.
١٠. هيئة الاستثمار السورية، تقارير الاستثمار ٨-٩-١٠-١١، أرشيف الهيئة، دمشق، ٢٠١٧، ص ١٤.
١١. هيئة الطاقة الذرية، قسم الوقاية والأمان، الكشف الإشعاعي لمواقع النفط الملوثة، تقرير غير منشور، دمشق، ٢٠١٥، ص ٣.

٨-٢- المراجع الأجنبية

1. **World Bank Group**, Iraq Economic Monitor, Toward Reconstruction, Economic Recovery & Fostering Social Cohesion, Middle East and North Africa Region, 2018.
2. **Carril-Caccia F, Milgram-Baleix J, Paniagua J**, FDI in oil-abundant countries: The role of institutions, PLOS ONE, United States, April, 2019.
3. **Ghandi & Lin**, "Oil & Gas Service Contracts around the World", University of California, June, 2013.
4. **Manaf & Ishak**, "Effects of Fiscal Regime on investment of Malaysia oil fields: Proposed model", ICAS, Kuala Lumpur, Aug, 2014, P19.